الاستثمار في الصناعات النفطية والتحول إلى الطاقة المستدامة تحديات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في العراق والدول العربية النفطية

م .د.محمد حازم عباس
Muhammad Hazem Abbas
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
Muhammad.H@coadec.uobaghdad.edu.iq

Investment in the oil industries and the transition to sustainable energy Challenges and strategies for economic diversification in Iraq and the Arab oil countries

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول النشر	تاريخ النشر
2024/12/10	2025/3/12	13/ 7 /2025

المستخلص :

تعتبر الصناعات النفطية المحرك الأساسي للاقتصادات في العراق والدول العربية النفطية، حيث تعتمد معظم هذه الدول بشكل كبير على إيرادات النفط لتلبية احتياجاتها الاقتصادية والمالية ومع ذلك فإن هذا الاعتماد الكبير على قطاع النفط يواجه تحديات عديدة من بينها تقلبات أسعار النفط، زيادة المنافسة العالمية، الاتجاه نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتأثيرات التغير المناخي والبيئة، ولذا فإن التحول إلى الطاقة المستدامة بات أولوية استراتيجية لمواجهة هذه التحديات وضمان استدامة الاقتصاد وتنويعه.

تتمحور هذه الدراسة حول استعراض وتحليل التحديات التي تواجه الدول النفطية في الاستثمار في الصناعات النفطية بالتوازي مع التحول نحو الطاقة المستدامة، وكما تسلط الضوء على استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي يمكن أن تعتمدها الدول لتحقيق توازن بين تطوير مواردها النفطية والانتقال إلى مصادر طاقة أكثر استدامة ،وتركز الدراسة على العراق كمثال رئيسي مع مناقشة الوضع في الدول العربية النفطية الأخرى، لاستكشاف الإمكانيات والفرص المتاحة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.

تتناول الدراسة مفهوم الاستثمار في الصناعات النفطية في ظل التوجهات العالمية نحو الطاقة المستدامة، وتستعرض تقنيات الاستثمار الجديدة التي تهدف إلى زيادة كفاءة استخراج النفط والحد من تأثيراته البيئية ،وتوضح أهمية تبني تقنيات حديثة وإجراءات تكنولوجية تسهم في خفض انبعاثات الكربون وتعزيز استخدام الطاقات البديلة بجانب النفط.

من جهة أخرى تسلط الدراسة الضوء على أهمية استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي تشمل الاستثمار في قطاعات غير نفطية مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، والخدمات ،وهذا التنويع يعزز قدرة الدول على تقليل اعتمادها على الإيرادات النفطية ويفتح مجالات جديدة للنمو الاقتصادي المستدام. كما تستعرض الدراسة السياسات الحكومية التي يمكن أن تسهم في تعزيز التنويع الاقتصادي، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية، تشجيع الاستثمارات الخاصة، وتعزيز الشراكات الدولية.

تقدم الدراسة أيضاً رؤية متكاملة للتحول إلى الطاقة المستدامة، حيث تركز على أهمية اعتماد استراتيجيات تدعم تطوير مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الحرارية الأرضية وكما تناقش التحديات المرتبطة بهذا التحول، مثل نقص البنية التحتية، الحاجات المالية الضخمة، والمقاومة الاجتماعية والسياسية ،التي قد

تواجهها هذه التوجهات.

الكلمات المفتاحية: *الصناعات النفطية، الطاقة المستدامة، التنويع الاقتصادي، العراق، الدول العربية النفطية، الاستثمار، استراتيجيات التحول، التحديات الاقتصادية، الطاقة المتجددة، الاستدامة البيئية.*

Abstract:

The oil industry is the main driver of the economies in Iraq and the Arab oil countries, as most of these countries depend heavily on oil revenues to meet their economic and financial needs. However, this heavy reliance on the oil sector faces many challenges, including oil price fluctuations, increased global competition, the trend towards reducing dependence on fossil fuels, and the effects of climate change and the environment. Therefore, the transition to sustainable energy has become a strategic priority to confront these challenges and ensure the sustainability and diversification of the economy.

This study focuses on reviewing and analyzing the challenges facing oil countries in investing in oil industries in parallel with the transition to sustainable energy. It also highlights the economic diversification strategies that countries can adopt to achieve a balance between developing their oil resources and moving to more sustainable energy sources. The study focuses on Iraq as a prime example, while discussing the situation in other Arab oil countries, to explore the possibilities and opportunities available in light of global economic changes.

The study addresses the concept of investment in the oil industry in light of global trends towards sustainable energy, and reviews new investment techniques that aim to increase the efficiency of oil extraction and reduce its environmental impacts, and explains the importance of adopting modern technologies and technological procedures that contribute to reducing carbon emissions and promoting the use of alternative energy in addition to oil.

On the other hand, the study highlights the importance of economic diversification strategies that include investment in non-oil sectors such as industry, agriculture, tourism, and services. This diversification enhances countries' ability to reduce their dependence on oil revenues and opens new areas for sustainable economic growth. The study also reviews governm ent policies that can contribute to enhancing economic diversification, including economic reforms, encouraging private investment, and strengthening international partnerships.

The study also provides an integrated vision for the transition to sustainable energy, focusing on the importance of adopting strategies that support the development of renewable energy sources such as solar, wind, and geothermal energy, and discusses the challenges associated with this transition, such as the lack of infrastructure, huge financial needs, and the social and political resistance that these trends may face.

Keywords:*Oil industries, sustainable energy, economic diversification, Iraq, Arab oil countries, investment, transformation strategies, economic challenges, renewable energy, environmental sustainability.*

المقدمة

يشكل قطاع النفط محورًا أساسيًا للاقتصادات العربية، وخاصة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل العراق ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني يمثل تحديًا هيكليًا لهذه الاقتصادات، حيث يجعلها عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط والأزمات الاقتصادية المرتبطة بها بالإضافة إلى ذلك، فإن التحولات العالمية نحو الطاقة المستدامة والتزامات الدول باتفاقيات المناخ، مثل اتفاقية باريس، تسلط الضوء على الحاجة الملحة للتحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام وفي هذا السياق، يصبح التفكير في استراتيجيات تمكّن الدول العربية النفطية من تحقيق هذا التحول، مع المحافظة على مكانتها في أسواق الطاقة العالمية، ضرورة لا غنى عنها (محمد،1994:2).

يعكس هذا البحث أهمية التوازن بين استغلال الموارد النفطية الحالية كأداة للنمو الاقتصادي، وبين الاستثمار في مصادر الطاقة المستدامة كخيار استراتيجي للمستقبل ويسعى البحث إلى استكشاف السبل التي يمكن من خلالها للدول العربية النفطية، وعلى رأسها العراق، تحقيق التنويع الاقتصادي، مع التركيز على تطوير القطاعات غير النفطية وتعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة وكما يناقش البحث التحديات التي تواجه هذا التحول، سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو تقنية، ويطرح حلولًا عملية واستراتيجيات يمكن تبنيها لتحقيق الأهداف المرجوة.

تأتي أهمية هذا الموضوع من تأثيره المباشر على استقرار الاقتصاد العربي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث إن اعتماد سياسات اقتصادية قائمة على التنويع والتحول إلى الطاقة النظيفة لا يقتصر فقط على معالجة التحديات البيئية، بل يمتد أيضًا ليشمل تخفيف مخاطر الاعتماد المفرط على النفط كمصدر وحيد للدخل. وبذلك، يساهم البحث في تقديم رؤية متكاملة تتيح للدول النفطية الاستعداد للمستقبل من خلال استراتيجيات مبتكرة وممارسات مستدامة.

أولا :مشكلة البحث

إن الاعتماد الكبير على النفط كمصدر أساسي للإيرادات الوطنية يُعد نقطة ضعف هيكلية للاقتصادات العربية النفطية، ويؤدي تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى تقلبات كبيرة في ميزانيات الدول، مما يهدد الاستقرار المالي ويعوق التخطيط للتنمية المستدامة، وبالإضافة إلى ذلك يعاني قطاع الطاقة التقليدي من تحديات بيئية تتمثل في زيادة الانبعاثات الكربونية وآثارها السلبية على المناخ والمشكلة الرئيسية هنا هي كيفية تحقيق التوازن بين استغلال الموارد النفطية الحالية والتحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام يعتمد على مصادر طاقة متجددة.

ثانيا: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في شقيها العلمي والعملي، حيث يساهم بشكل كبير في تطوير الفهم الحالي للتحولات الاقتصادية والبيئية المرتبطة بقطاع الطاقة في الدول العربية النفطية ومن الناحية العلمية، يضيف البحث إلى المعرفة الأكاديمية من خلال تسليط الضوء على موضوع بالغ الأهمية في الوقت الراهن، وهو كيفية تحقيق التوازن بين الاستثمار في الصناعات النفطية التقليدية والتحول إلى الطاقة المستدامة. يوفر البحث أيضًا إطارًا نظريًا لفهم التحديات التي تواجه الدول النفطية في هذا السياق، مع التركيز على تحليل العوامل الاقتصادية والبيئية التي تؤثر على هذه التحولات وعلاوة على ذلك، يسهم البحث في تطوير نماذج اقتصادية تساعد في قياس تأثير سياسات الطاقة المستدامة على الاقتصادات الوطنية، ما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية تتناول هذه التحديات والحلول الممكنة بطرق مبتكرة .

أما من الناحية العملية، فيقدم البحث قيمة ملموسة لصناع القرار في الدول العربية النفطية، حيث يعالج مشكلة

الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، ويقترح استراتيجيات عملية للتحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام ويسهم البحث في توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة، مع التركيز على الحلول التي تقلل من الانبعاثات الكربونية وتدعم الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بتغير المناخ بالإضافة إلى ذلك، يعزز البحث الوعي بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول أهمية تبني مصادر طاقة نظيفة وبدائل اقتصادية قادرة على مواجهة تقلبات أسعار النفط (مروزك ،وحمزة،2014:56-81).

يشكل البحث أيضًا أداة لتحديد القطاعات الواعدة التي يمكن أن تكون محركًا للنمو الاقتصادي والتوظيف، خاصةً في ظل الحاجة إلى تعزيز الابتكار ودعم الاستثمار في التكنولوجيا والطاقة المستدامة ومن خلال تقديم توصيات عملية، يساهم البحث في معالجة المخاطر الاقتصادية الناتجة عن التغيرات في الأسواق النفطية العالمية، مما يضمن استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل وبذلك، يجمع هذا البحث بين الإضافة المعرفية العلمية والحلول العملية، ما يجعله مرجعًا هامًا لصناع السياسات والباحثين على حد سواء.

ثالثا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل شامل للتحديات التي تواجه الدول العربية النفطية في مجال التنويع الاقتصادي والتحول إلى الطاقة المستدامة وتشمل أهداف البحث ما يلي:

1-تحليل الوضع الحالي للصناعات النفطية في العراق والدول العربية النفطية من حيث المساهمة الاقتصادية والبيئية.

2.استعراض التحديات التي تواجه التحول إلى الطاقة المستدامة، بما في ذلك العقبات التقنية والاقتصادية والسياسية.

3.اقتراح استراتيجيات عملية للتنويع الاقتصادي، مع التركيز على القطاعات التي يمكن أن تكون بدائل مستقبلية لتخفيف الاعتماد على النفط.

4.تحديد دور السياسات الحكومية والاستثمارات الخاصة في دعم التحول إلى الطاقة المتجددة وتعزيز الابتكار في هذا المجال.

رابعا: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استعراض البيانات المتاحة حول أداء القطاعات النفطية والطاقة المتجددة في الدول العربية، بالإضافة إلى تحليل السياسات الاقتصادية والبيئية الحالية وكما يتضمن البحث دراسة حالات لبعض الدول العربية النفطية التي بدأت في تبني سياسات تنويع اقتصادي ناجحة، مثل الإمارات والسعودية.

المبحث الاول

1-مفهوم الصناعات النفطية

تعد الصناعات النفطية من أهم القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي، إذ تلعب دورًا محوريًا في تلبية احتياجات الطاقة ودعم التنمية الاقتصادية ويتمثل تعريف الصناعات النفطية في الأنشطة المرتبطة باستكشاف واستخراج وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى عمليات التكرير والتوزيع والتصدير وتكمن أهميتها في كونها مصدرًا رئيسيًا للطاقة التي تعتمد عليها الصناعات والنقل والتكنولوجيا الحديثة، إلى جانب دورها الحيوي في توفير العملات الأجنبية والإيرادات المالية للدول المنتجة. بالنسبة للدول العربية وخاصة العراق، يشكل النفط العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومصدرًا رئيسيًا لتمويل الميزانيات العامة، ما يجعل القطاع ذا تأثير مباشر على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية(مخلفي،:92014).

بدأت الصناعات النفطية في الظهور كقطاع استراتيجي في مطلع القرن العشرين، مع اكتشاف أولى حقول النفط في الشرق الأوسط وقد تطورت هذه الصناعات تدريجيًا لتصبح العمود الفقري للاقتصادات العالمية، مع زيادة الطلب على الوقود الأحفوري كمصدر رئيسي للطاقة وفي الدول العربية، يمثل النفط ليس فقط ثروة اقتصادية، ولكنه أيضًا أداة للتأثير السياسي والدولي ويتميز هذا القطاع بتعقيداته التقنية والتنظيمية، حيث يتطلب عمليات دقيقة تشمل الاستكشاف الجيولوجي، والحفر، والاستخراج، ومعالجة الخام (حسن، وزكي،:272012-7). وتلعب الصناعات النفطية دورًا حيويًا في الاقتصاد الوطني للدول النفطية من خلال عدة قنوات أهمها:

أولاً: تسهم في تحقيق إيرادات مالية ضخمة تدعم ميزانيات الدول، حيث تمثل عائدات النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيًا: توفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في مجالات الاستكشاف، والإنتاج، والنقل، والخدمات الداعمة.

ثالثًا، تعتبر الصناعات النفطية محفزًا لتطوير البنية التحتية، مثل الموانئ وخطوط الأنابيب، التي تخدم أيضًا قطاعات اقتصادية أخرى ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد الكبير على النفط يشكل تحديًا هيكليًا، خاصة في مواجهة تقلبات أسعار النفط.

1.1أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاد الدول النفطية

تعد تقلبات أسعار النفط من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات النفطية، حيث تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية وتؤدي الارتفاعات الكبيرة في الأسعار إلى زيادة الإيرادات الحكومية، لكنها قد تؤدي إلى تضخم اقتصادي إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح وعلى العكس، يتسبب الانخفاض الحاد في الأسعار في تقليص الإيرادات العامة، ما يؤثر سلبًا على الإنفاق الحكومي والاستثمارات العامة والخاصة (حسين،:252017).

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن أسعار النفط تتأثر بعوامل متعددة، مثل العرض والطلب العالميين، والصراعات الجيوسياسية، والسياسات الدولية المتعلقة بالطاقة ويؤدي هذا التقلب إلى تأثيرات متباينة على الدول المنتجة للنفط، حيث تعتمد هذه الدول بشكل كبير على الإيرادات النفطية وفي العراق، على سبيل المثال، أدى انخفاض أسعار النفط في فترات مثل 2014-2016 إلى عجز كبير في الميزانية وتباطؤ اقتصادي، مما أبرز الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل القومي (الاسكوا،2001).

تحاول الدول النفطية، ومنها العراق، مواجهة تقلبات أسعار النفط من خلال تطبيق سياسات مالية واقتصادية تتنوع بين إنشاء صناديق سيادية لتخزين الفوائض المالية، وتبني خطط تنويع اقتصادي تقلل الاعتماد على الإيرادات النفطية ومع ذلك، لا تزال هذه السياسات تواجه تحديات كبيرة بسبب الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

1.2أهمية الاستثمار في تطوير الصناعات النفطية

تطوير البنية التحتية يعد من الأولويات لتعزيز كفاءة الصناعات النفطية وضمان استدامتها ويشمل ذلك تحديث المرافق القائمة مثل المصافي، وبناء منشآت جديدة تسهم في تحسين كفاءة الإنتاج وتقليل الفاقد وكما يُعَد تحسين شبكة النقل والتوزيع، مثل خطوط الأنابيب ومحطات التخزين، أمرًا حيويًا لضمان استمرارية العمليات النفطية بكفاءة عالية.

تلعب التكنولوجيا دورًا أساسيًا في تطوير الصناعات النفطية من خلال تحسين عمليات الاستكشاف والاستخراج وتقنيات مثل الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي تساعد في استخراج النفط من الحقول الصعبة، مما يزيد من كفاءة الإنتاج ويخفض التكاليف وعلاوة على ذلك، فإن استخدام التكنولوجيا يساعد في تقليل الآثار البيئية الضارة لعمليات

الإنتاج النفطي.(الشيبي،:1082010)

1.3.التحول نحو الطاقة المستدامة

تشير الطاقة المستدامة إلى المصادر التي تلبي احتياجات الطاقة الحالية دون التأثير سلبًا على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وتشمل هذه المصادر الطاقة الشمسية، والطاقة الريحية، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الحيوية وتتميز هذه المصادر بأنها نظيفة ومتجددة وتقلل من الانبعاثات الكربونية، مما يجعلها خيارًا مستدامًا لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة عالميًا .

مع تصاعد التحديات البيئية الناجمة عن تغير المناخ، أصبح التحول إلى الطاقة المستدامة ضرورة ملحة. تمثل الانبعاثات الناتجة عن الوقود الأحفوري أحد الأسباب الرئيسية للاحتباس الحراري، مما يدفع الدول إلى تبني سياسات تقلل الاعتماد على النفط والغاز وفي هذا السياق، يعد التحول نحو الطاقة المستدامة فرصة للدول النفطية، ومنها العراق، لتعزيز اقتصادها وتنويع مصادر الدخل، مع المساهمة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ (الحافظ،:22007).

1.4إحصاءات حول الاستثمار في الطاقة المتجددة في العراق

يتضح من الجدول (1) التالي استثمارات العراق في قطاع الطاقة المتجددة خلال السنوات الماضية:

السنة	الاستثمار في الطاقة الشمسية (مليون دولار)	الاستثمار في طاقة الرياح (مليون دولار)	إجمالي الاستثمارات في الطاقة المتجددة (%)
2018	10	5	0.3
2019	15	7	0.5
2020	20	10	0.7
2021	35	15	1
2022	50	25	1.5

المصدر / من عمل الباحث اعتماد علي بيانات وزراة التخطيط ، الجهاز المركزي

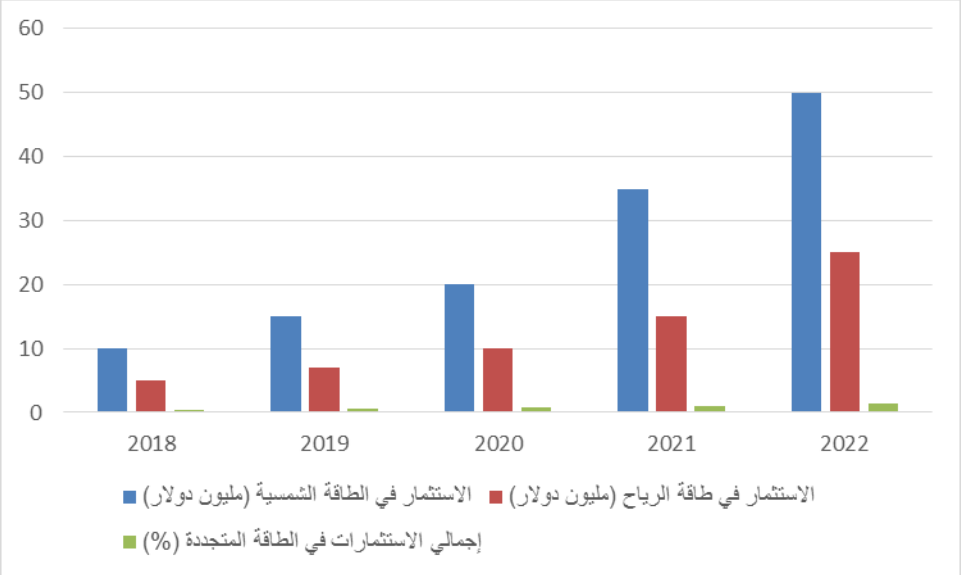

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان استثمارات العراق عام 2018 في قطاعات الطاقة المتجددة في 2018 بلغ اجمالها 0.3% حيث بلغ اجمالي الاستثمار في الطاقة الشمسية 10 مليون دولار، اما الاستثمار في طاقة الرياح بلغ 5 مليون دولار، اما في باقي السنوات من 2019–2022 زاد الاهتمام في قطاع الطاقة المتجددة حيث في 2021 بلغ اجمالي الاستثمار في الطاقة المتجددة1% ،وفي عام 2022 بلغ اجمالي الاستثمار 1.5% وهذا يعني حدوث طفرة في الاهتمام في هذا القطاع على الرغم من التغيرات الطفيفة جدا.

1.5.التحديات الاقتصادية في دول الشرق الأوسط النفطية

تواجه دول الشرق الأوسط النفطية، بما فيها العراق، مجموعة من التحديات الاقتصادية الهيكلية التي تعرقل محاولات التنويع الاقتصادي والتحول إلى الطاقة المستدامة وتتمثل هذه التحديات في مجموعة من العوامل التي تشمل الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل، تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية، التحديات المالية المرتبطة بتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، وضعف البنية التحتية للطاقة المتجددة، وكذلك التحديات التشريعية والسياسية التي تعرقل الاستثمار في قطاعات الطاقة المستدامة وتحد من سرعة التحول الاقتصادي فيما يلي توضيح لكل من هذه التحديات (فلاح،والمرياني،:332007–26)

تعد الاقتصادات النفطية في الشرق الأوسط ذات هيكل يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، حيث يشكل النفط حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وإيرادات الحكومة وهذه البنية الهيكلية الاقتصادية تجعل الدول النفطية عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، كما تعيق التنويع الاقتصادي وتعرقل الجهود المبذولة للانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة وإن الاعتماد على النفط يجعل هذه الدول تواجه تحديات متزايدة نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط، خاصة مع تسارع التحول نحو الطاقات النظيفة على المستوى الدولي وكما يؤدي هذا الهيكل إلى عدم تنويع القطاعات الإنتاجية، ويحد من قدرة الاقتصادات النفطية على تنمية قطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة والخدمات(حسين ،:342016).

يعتمد اقتصاد معظم دول الشرق الأوسط النفطية على النفط كمصدر رئيسي للدخل، حيث يسهم بنسب عالية في الميزانية العامة للدولة، ما يجعلها عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط فخلال فترات ارتفاع أسعار النفط، قد

تتمكن هذه الدول من تحقيق فوائض مالية، ولكنها تواجه ضغوطاً مالية كبيرة خلال فترات الانخفاض وعلى سبيل المثال، شهدت أسعار النفط انخفاضات حادة خلال الأزمات العالمية، مثل الأزمة المالية في 2008 وأزمة جائحة كوفيد-19 في 2020، مما أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية وارتفاع العجز المالي. إن الاعتماد المفرط على النفط يحد من قدرة هذه الدول على تبني استراتيجيات طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية المستدامة ويؤثر سلباً على استقرارها الاقتصادي.(فلاح،:1782018-162).

تتأثر اقتصادات الدول النفطية بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية العالمية، حيث تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى تراجع الطلب على النفط وانخفاض أسعاره، مما ينعكس سلباً على الإيرادات الحكومية ويزيد من العجز المالي ومع تزايد الاتجاهات العالمية نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن هذه الدول تواجه تهديدات جديدة على صعيد الاقتصاد وعلى سبيل المثال، تسببت أزمة كوفيد-19 في انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب تقييد السفر وتباطؤ النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى انخفاض في أسعار النفط العالمية وهذه الأزمات تكشف ضعف الاقتصادات النفطية وتؤكد على أهمية تنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات اقتصادية أخرى.

تعد تكلفة مشاريع الطاقة المتجددة عالية، وتحتاج الدول النفطية إلى توفير تمويل كبير ومحفزات مالية لتطوير هذا القطاع ولكن التحدي الرئيسي يتمثل في نقص التمويل اللازم، حيث يتطلب التحول نحو الطاقة المتجددة استثمارات ضخمة، سواء في إنشاء محطات للطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو غيرها وتتأثر ميزانيات الدول النفطية سلباً بسبب التقلبات في أسعار النفط، مما يجعل من الصعب تخصيص تمويل كافٍ لمشاريع الطاقة المتجددة وقد يؤدي هذا النقص في التمويل إلى تأخير جهود التحول إلى الطاقة المتجددة، وبالتالي استمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري في تلبية الطلب المحلي للطاقة.

تعاني أغلب الدول النفطية من نقص في المحفزات المالية المقدمة لدعم القطاع الخاص للاستثمار في الطاقة المتجددة، حيث لا تزال المحفزات المالية محدودة مقارنة بالاحتياجات الضخمة للتحول إلى طاقة مستدامة وتحتاج هذه الدول إلى سياسات تحفيزية مثل تقديم تسهيلات مالية وإعفاءات ضريبية للشركات المستثمرة في الطاقة المتجددة ومع عدم وجود محفزات قوية، فإن القطاع الخاص قد يجد صعوبة في الدخول في مشاريع الطاقة المتجددة التي تتطلب استثمارات طويلة الأجل ومخاطر مالية وإن دعم التمويل والمحفزات يعد أمراً ضرورياً لضمان مشاركة القطاع الخاص وتحقيق استدامة أكبر في مشاريع الطاقة(عطوان،:372018-33).

تتطلب مشاريع الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بنية تحتية قوية ومنظومة تقنية متقدمة، إلا أن العديد من الدول النفطية تفتقر إلى هذه البنية التحتية فالبنية التحتية للطاقة المتجددة تتطلب شبكات كهرباء حديثة، وأنظمة نقل وتوزيع متطورة، ومرافق لتخزين الطاقة لضمان استقرار إمدادات الكهرباء ومع ضعف هذه البنية التحتية، تصبح الدول النفطية غير قادرة على استغلال الموارد الطبيعية المتجددة بكفاءة، ما يؤدي إلى تباطؤ عمليات التحول نحو الطاقة المتجددة وتأخير الاستفادة من إمكانات التنمية المستدامة.

تواجه الدول النفطية تحديات تشريعية وسياسية تؤثر على قدرة هذه الدول على جذب الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة، حيث تفتقر بعض هذه الدول إلى قوانين تشجع الاستثمار في الطاقة المستدامة، فيما تكون القوانين في بعض الدول الأخرى غير واضحة أو غير كافية لتحفيز الشركات وإن وجود إطار قانوني وتنظيمي مرن يشجع على الاستثمار ويسهل من إجراءات الاستثمار يعتبر أساسياً لتحفيز المستثمرين وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية إلى قطاع الطاقة المتجددة (اللعيبي ،2008).

تعاني الدول النفطية من نقص في القوانين التي تنظم الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة بشكل واضح ومحدد فمع غياب الأطر القانونية التي توفر حماية كافية للمستثمرين وتضمن عائدات مستقرة لمشاريع الطاقة المتجددة، يجد المستثمرون صعوبة في اتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل في هذا القطاع ولذلك، تحتاج الدول النفطية إلى تعديل القوانين وتطوير التشريعات بما يتماشى مع متطلبات السوق وتطلعات المستثمرين، وذلك لتسهيل وتسريع عملية الانتقال نحو الطاقة المستدامة وتعزيز التنويع الاقتصادي.

تلعب السياسات الحكومية دوراً محورياً في توجيه الاقتصادات النفطية نحو التنويع الاقتصادي، من خلال وضع سياسات وتشريعات تدعم التنويع وتقلل الاعتماد على النفط وينبغي على الحكومات تنفيذ استراتيجيات تهدف إلى تطوير قطاعات أخرى مثل السياحة، الصناعة، والخدمات المالية، كما يجب تشجيع الاستثمار في القطاعات المستدامة والطاقة المتجددة ويمكن للحكومات تبني سياسات تحفيزية، مثل توفير حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية للمشاريع التي تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة، وهو ما يسهم في تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة (اللعيبي ،2012).

المبحث الثاني

2. الاستراتيجيات والسياسات للتنويع الاقتصادي

يمثل التنويع الاقتصادي والتحول للطاقة المستدامة ضرورة استراتيجية لدول الشرق الأوسط النفطية، التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على عائدات النفط ومع تقلب أسعار النفط والتوجه العالمي نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، أصبح من الضروري لهذه الدول تبني استراتيجيات وسياسات فعالة لتحقيق تنويع اقتصادي قادر على توفير استقرار اقتصادي طويل الأجل وتقليل الآثار السلبية للاعتماد على النفط

تسعى الدول النفطية إلى تنويع اقتصادها من خلال تطوير قطاعات أخرى، مثل الصناعة، والسياحة، والخدمات المالية، والقطاعات الزراعية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص ومن أهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي اعتمدتها هذه الدول هي تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز دور الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى تحفيز الابتكار وتشجيع ريادة الأعمال وعلى سبيل المثال، تتبنى السعودية ضمن رؤيتها 2030 برنامج "التنويع الاقتصادي" الذي يهدف إلى خفض الاعتماد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى بناء اقتصاد متنوع يتميز بالاستقرار والقدرة على استيعاب التقلبات في أسعار النفط.

هناك العديد من الدول التي نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل اعتمادها على موارد محددة، مما يوفر نماذج ملهمة لدول الشرق الأوسط وعلى سبيل المثال، نجحت النرويج في إدارة مواردها النفطية بحكمة واستثمار عائداتها في صندوق سيادي ضخم يدعم التنمية المستدامة ويعزز التنويع الاقتصادي. كما اتبعت ماليزيا سياسة تنويع فعالة من خلال دعم القطاع الصناعي والتكنولوجي والسياحي، حيث انتقلت من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد صناعي متنوع خلال عقود قليلة وتقدم هذه النماذج دروساً قيّمة في كيفية تبني سياسات استثمارية وتنموية تستند إلى استغلال العائدات من الموارد الطبيعية لتحقيق تنمية طويلة الأجل.(رسن، 2017: 160-117)

يعد الابتكار والتكنولوجيا عنصراً أساسياً في تعزيز التنويع الاقتصادي، حيث يمكن أن تسهم في تطوير القطاعات غير النفطية ورفع كفاءتها ومن خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتطوير البحث العلمي، يمكن للدول النفطية تحسين كفاءة الإنتاجية في قطاعات متنوعة، مثل الزراعة والصناعة والخدمات اللوجستية ويساعد الابتكار أيضاً في

تقديم حلول تكنولوجية مبتكرة في قطاع الطاقة المتجددة، مثل تقنيات تخزين الطاقة وتحسين كفاءة استخدام الموارد. في الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، تقوم حكومة دبي بتنفيذ مشاريع كبرى قائمة على التكنولوجيا الذكية مثل "مدينة دبي الذكية" التي تهدف إلى تحقيق استدامة أكبر في البنية التحتية.

تشكل السياسات الداعمة للاستثمار في الطاقة المتجددة عاملاً حاسماً في تحقيق التحول إلى اقتصاد مستدام وتشمل هذه السياسات تقديم حوافز ضريبية للشركات العاملة في مجال الطاقة المتجددة، وتسهيلات استثمارية، ودعم تمويل المشاريع المستدامة وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تبني سياسات تجعل إنتاج الطاقة المتجددة خياراً مفضلاً من خلال دعم أسعار الطاقة النظيفة، وتعزيز اللوائح التي تشجع استخدام المصادر المتجددة في الإنتاج الصناعي والمباني وتعتبر هذه السياسات مشجعة لجذب الاستثمارات في الطاقة المتجددة، كما تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز التنمية المحلية.

من أجل تشجيع الاستثمار في الطاقة المستدامة، تعتمد الدول النفطية استراتيجيات متعددة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وإحدى هذه الاستراتيجيات هي تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تقديم حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية، وتبسيط الإجراءات الإدارية للشركات المستثمرة في الطاقة المتجددة. على سبيل المثال، تسعى المملكة العربية السعودية عبر مشروع "نيوم" إلى جذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتشمل استراتيجيات أخرى إقامة المناطق الحرة والصناعية التي تركز على مشاريع الطاقة المتجددة وتقدم تسهيلات واسعة للمستثمرين (المكتب الدولي، 2015).

تعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة فعالة لدعم مشاريع الطاقة المتجددة والتنويع الاقتصادي، حيث تسهم في توفير التمويل اللازم، وجذب المعرفة التقنية، وتعزيز الكفاءة في إدارة المشاريع ويمكن للحكومات في الدول النفطية أن تلعب دوراً في تهيئة بيئة قانونية ملائمة وتقديم دعم تمويلي للشراكات بين القطاعين ومن الأمثلة على هذه الشراكات، مشروع "مدينة مصدر" في الإمارات العربية المتحدة، الذي يجمع بين رؤوس الأموال الحكومية والخاصة لتطوير مدينة تعتمد كلياً على الطاقة المتجددة. كذلك، فإن الشراكة بين القطاعين تساعد على تعزيز التكنولوجيا المحلية وتطوير القدرات البشرية اللازمة لقيادة مشاريع الاستدامة.

تعتبر الصناديق الاستثمارية الوطنية من أهم أدوات دعم التنويع الاقتصادي، حيث يمكن توجيه عائدات هذه الصناديق للاستثمار في مشاريع مختلفة تدعم الاقتصاد الوطني وتقلل الاعتماد على النفط. تعمل الصناديق السيادية على استثمار العائدات النفطية في قطاعات متنوعة مثل الصناعة، والبنية التحتية، والتكنولوجيا، والزراعة، والطاقة المتجددة، مما يعزز من قدرة الدول على مواجهة التقلبات الاقتصادية. على سبيل المثال، يساهم "صندوق الاستثمارات العامة" في السعودية في دعم مشاريع طموحة مثل "مشروع القدية" و"مشروع البحر الأحمر"، التي تهدف إلى تطوير السياحة والترفيه كقطاعات اقتصادية بديلة ومن الأمثلة على الصناديق السيادية "صندوق النرويج السيادي" هو أكبر صندوق سيادي في العالم ويستثمر عائدات النفط في مختلف القطاعات، مما يؤمن للنرويج استدامة مالية طويلة الأمد وكما أن "جهاز أبوظبي للاستثمار" يسهم في استثمار العائدات النفطية في قطاعات متنوعة خارج الإمارات، مما يعزز الاستقرار المالي ويقلل من الاعتماد على الإيرادات النفطية المحلية وهذه الصناديق السيادية تقدم نموذجاً يُحتذى به لدول النفط الأخرى التي تسعى إلى تأمين مستقبل اقتصادي مستدام (Ahmed: 2014).

21. أثر الاستثمارات المستدامة في الاقتصاد المحلي

تلعب الاستثمارات المستدامة دوراً مهماً في تعزيز الاقتصاد المحلي، حيث تخلق فرص عمل جديدة، وتزيد من

الدخل القومي، وتدعم تطوير المهارات والتكنولوجيا. كما أن الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة يساهم في خفض الاعتماد على الوقود الأحفوري، وبالتالي تقليل الانبعاثات الكربونية، مما يعزز من حماية البيئة ويؤدي إلى تحسين جودة الحياة وفي دول مثل الأردن، أسهمت مشاريع الطاقة الشمسية في تلبية جزء كبير من احتياجات البلاد للطاقة، مما قلل من فاتورة استيراد الوقود ودعم الاستقلالية الطاقوية.

2.2تحليل واقع الاقتصاد العراقي واعتماده على النفط

يمثل قطاع النفط العمود الفقري للاقتصاد العراقي، حيث يساهم بنحو 90% من الإيرادات الحكومية وأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد العراق بشكل كبير على صادرات النفط لتمويل موازنته العامة، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية ورغم المحاولات الرامية إلى تنويع الاقتصاد، فإن التحديات الأمنية والاقتصادية التي يواجهها العراق قد أعاقت التقدم في هذا المجال. وفي ظل هذا الاعتماد الكبير، فإن الاقتصاد العراقي يواجه مخاطر اقتصادية كبيرة في حال تراجع أسعار النفط أو حدوث صدمات في السوق العالمية(جلال ،7-272012:).

23.عرض إحصاءات وإيرادات القطاع النفطي في العراق

وفقاً لتقارير وزارة النفط العراقية، فإن العراق يملك احتياطيات نفطية ضخمة تجعله في المرتبة الخامسة عالمياً من حيث الاحتياطي المؤكد، ويعتبر ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك وفي عام 2022، سجلت صادرات العراق النفطية حوالي 3.3 مليون برميل يومياً، وحققت إيرادات بلغت نحو 115 مليار دولار أمريكي، حيث بلغت اجمالي إيرادات النفط سنة 2018 ما يقارب 268.9مليار دينار أي مساهمة الإيرادات النفطية ما يقارب 94.7% من الإيرادات العامة ، ما يمثل الرافد الأساسي للموازنة العامة للدولة ولكن رغم هذه الأرقام الكبيرة، فإن الاعتماد الكلي على النفط يحد من القدرة على تطوير اقتصاد مرن وقادر على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية، ما يفرض ضرورة البحث عن بدائل اقتصادية قادرة على دعم النمو الاقتصادي المستدام. اما في سنوات 2021-2022 بلغت نسبة الإيرادات النفطية 91.6-89.8% من الموازنة العامة في تغير طفيف للايرادات الغير نفطية كما في الجدول ادناه.

يعرض الجدول (2) التالي توزيع الإيرادات العراقية بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية خلال السنوات الأخيرة:

السنة	إجمالي الإيرادات (مليار دينار)	إيرادات النفط (%)	إيرادات غير النفط (%)
2018	268.9	94.7	5.3
2019	276.1	93.1	6.9
2020	215.6	92.4	7.6
2021	301.1	91.6	8.4
2022	324.1	89.8	10.2

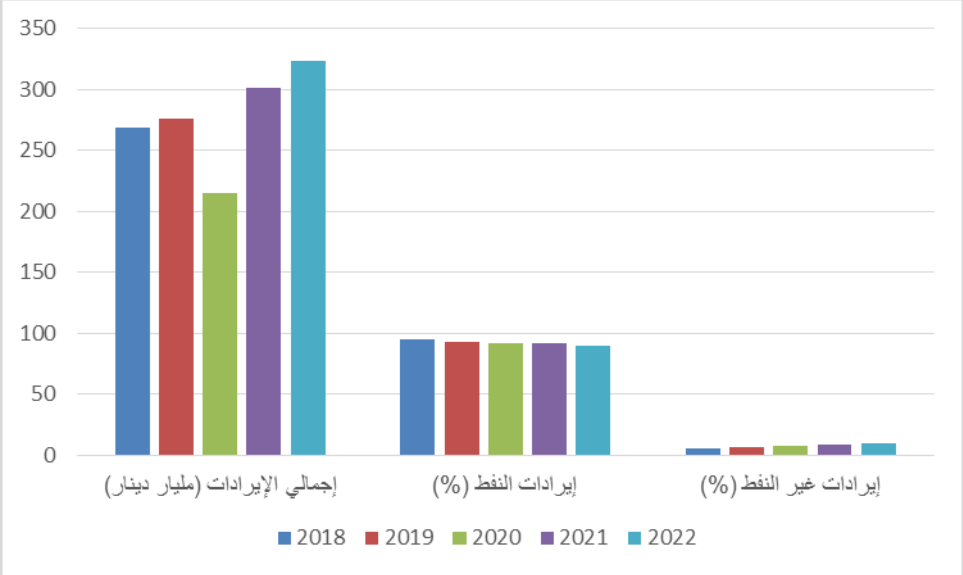

المصدر / من عمل الباحث اعتماد علي بيانات وزراة التخطيط ، الجهاز المركزي

24.تحليل مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي

تعاني القطاعات غير النفطية في العراق من مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تشكل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 10–15% من الاقتصاد الوطني وتشمل هذه القطاعات، التي تشمل الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات، لكنها تواجه عقبات كثيرة منها ضعف البنية التحتية ونقص التمويل والافتقار إلى التكنولوجيا الحديثة ورغم إمكانيات العراق الزراعية الكبيرة، إلا أن هذا القطاع يعاني من تدهور شديد نتيجة للإهمال وتدهور الأراضي الزراعية وشح المياه ،حيث في سنة 2018 بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 3.7% والصناعة التحويلية 1.5% والسياحة التحويلية وقد أظهرت الدراسات أن تطوير القطاعات غير النفطية يمكن أن يوفر فرص عمل جديدة ويحسن من التنوع الاقتصادي، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على عائدات النفط(صالح،:272016–14).

يوضح الجدول (3)التالي مساهمة القطاعات غير النفطية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للعراق بين عامي 2018 و2022:

السنة	الزراعة (%)	الصناعة التحويلية (%)	السياحة والخدمات (%)	التجارة الداخلية (%)
2018	3.7	1.5	7.8	10.2
2019	4.1	1.8	8.3	11
2020	4.3	1.6	8.1	10.8
2021	4.5	2	8.9	11.5
2022	5	2.3	9.5	12

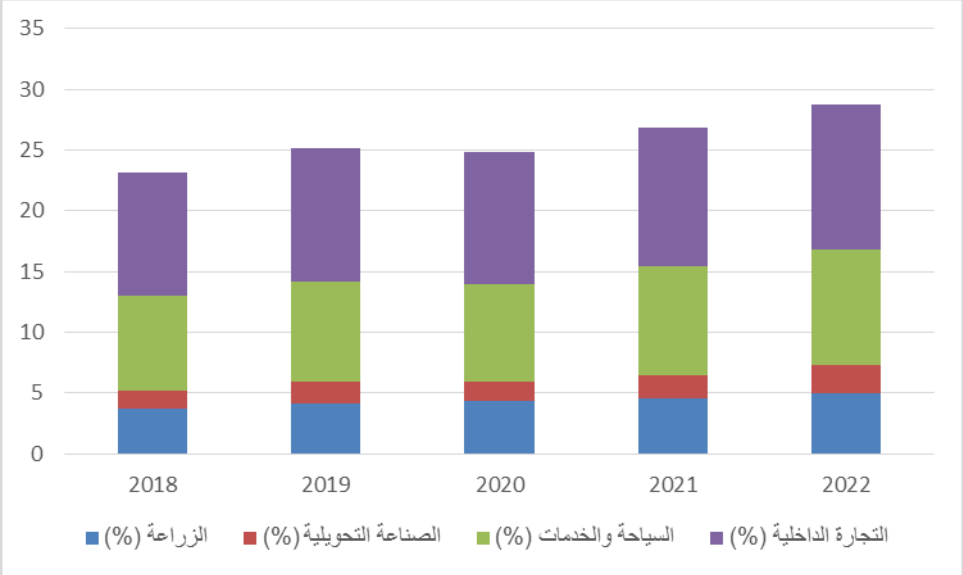

المصدر / من عمل الباحث اعتماد علي بيانات وزراة التخطيط ، الجهاز المركزي

25.مؤشرات الأداء الاقتصادي والتحول للطاقة المستدامة

تواجه مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق تحديات كبيرة نتيجة لاعتماده على النفط. وقد شهد الاقتصاد العراقي تراجعاً في فترات انخفاض أسعار النفط، مثل ما حدث خلال أزمة 2020، حيث انخفضت الإيرادات الحكومية وارتفع العجز المالي وتسعى الحكومة العراقية حالياً إلى تحسين هذه المؤشرات من خلال تطوير برامج للتحول نحو الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتشير التوجهات الحكومية إلى بدء مشاريع لاستغلال الطاقة الشمسية، خاصة في المناطق الجنوبية التي تتمتع بوفرة في ضوء الشمس، حيث تسعى الحكومة إلى رفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المحلي إلى 10% بحلول 2030(صالح،:2032017-171).

26.مقارنة نسب نمو القطاع النفطي مقابل القطاعات المستدامة

على الرغم من النمو المستمر في القطاع النفطي، فإن مساهمة القطاعات المستدامة لا تزال متواضعة جداً ووفقاً للتقارير الحكومية، فإن القطاع النفطي يشهد نمواً يتجاوز 5% سنوياً، فيما لا تزال القطاعات المستدامة تحقق نسب نمو ضئيلة لا تتجاوز 1-2% سنوياً حيث بلغت نسبة نمو القطاع النفطي عام 2018 2.1% مقابل نسبة نمو الطاقة المستدامة 0.2%، اما في عام 2020 شهدت نمو سالب للقطاع النفطي بسبب احداث كورونا وشهدت زيادة في نسبة نمو الطاقة المستدامة ،اما في عام 2021 زادت نسبة مساهمة القطاع النفطي حيث بلغت 4.6% مقابل نسبة نمو طاقة مستدامة 1.2% كما في الجدول ادناه.

يعكس هذا التفاوت الكبير في نسب النمو غياب السياسات التحفيزية القوية لدعم القطاعات المستدامة، مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، إضافة إلى نقص التمويل والاستثمارات ومن شأن تعزيز سياسات التحفيز في هذه القطاعات أن يسهم في تحقيق نمو متوازن ومستدام يقلل من المخاطر الاقتصادية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط (حامد،:382016-27) .

تتبنى الحكومة العراقية رؤية للتحول الاقتصادي تتضمن تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستدامة من خلال تنويع مصادر الدخل، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين جودة الحياة للمواطنين وتتضمن هذه الرؤية دعم الاستثمارات في

القطاعات غير النفطية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير الصناعات التحويلية وكما تشمل الأهداف تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات الحيوية مثل الزراعة والطاقة، وتطوير برامج لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات الكربونية وتعتمد هذه الرؤية على تحسين السياسات المالية وتطوير التشريعات لدعم الاستثمارات وتحقيق التنمية المتوازنة (المحمد،:432018-26).

يعرض الجدول (4)التالي نسب النمو السنوي للقطاع النفطي مقابل القطاعات المستدامة (مثل الطاقة الشمسية والرياح) في العراق:

السنة	نسبة نمو القطاع النفطي (%)	نسبة نمو الطاقة المستدامة (%)
2018	2.1	0.2
2019	3.5	0.5
2020	-9.3	0.8
2021	4.6	1.2
2022	5.3	2

المصدر / من عمل الباحث اعتماد علي بيانات وزراة التخطيط ، الجهاز المركزي

27.الأهداف الاستراتيجية لرؤية العراق المستقبلية في التحول للطاقة المستدامة

تتمثل الأهداف الاستراتيجية لرؤية العراق المستقبلية في تحقيق نمو اقتصادي مستدام يعزز من استقرار الاقتصاد ويوفر فرص عمل جديدة للشباب العراقي وتقوم هذه الرؤية على تقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والخدمات، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية وتحسين التعليم والتدريب المهني وكما تسعى الرؤية إلى دعم الابتكار والتكنولوجيا في مختلف القطاعات، من أجل تعزيز الإنتاجية ورفع كفاءة الاقتصاد. ويعتبر التحول إلى الطاقة المتجددة أحد الأهداف الرئيسية لرؤية العراق، حيث تسعى الحكومة إلى رفع كفاءة استهلاك الطاقة وتعزيز التنمية المستدامة (عطوان،:372018-33).

ان نسبة مساهمة النفط الخام في الموازنة العامة العراقية كبيرة جدا ،وان من اهم الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد التي وضعتها الدولة هي تقليل الاعتماد على النفط الخام الى مايقارب 70% والسنة المستهدفة هي سنة 2030 ،وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة واستخدام الطاقة الشمسية والرياح

ووضعت الدولة خطة لتخفيض نسبة انبعاث الكربون بنسبة 15 % عام 2040 طما هو موضح في الجدول ادناه:

يعرض الجدول (5)التالي الأهداف الحكومية العراقية في التحول للطاقة المستدامة ومؤشراتها:

الهدف	المؤشر المتوقع	السنة المستهدفة
تقليل الاعتماد على النفط إلى 70%	نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي	2030
زيادة نسبة الطاقة المتجددة إلى 10% من إجمالي إنتاج الطاقة	نسبة استخدام الطاقة الشمسية والرياح	2035
تخفيض انبعاثات الكربون بنسبة 15%	نسبة خفض انبعاثات الكربون	2040
تحسين كفاءة استخدام الموارد	كفاءة استهلاك المياه والطاقة	2025

المصدر/من عمل الباحث، الجهاز المركزي للإحصاء.

28.دور المنظمات الدولية والمساعدات الخارجية في دعم هذه الرؤية

تلعب المنظمات الدولية دوراً محورياً في دعم العراق لتحقيق رؤيته الاقتصادية، حيث تقدم مساعدات فنية ومالية لتحفيز الاقتصاد وتطوير القطاعات المستدامة وتقوم المنظمات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتقديم قروض ميسرة وبرامج إصلاح اقتصادي تهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية وتطوير البنية التحتية وكما تسهم الدول المانحة في تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وبرامج التدريب المهني وتنمية القدرات البشرية ومن شأن هذه المساعدات أن تسهم في تخفيف الأعباء المالية على الحكومة العراقية وتدعمها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتحول الاقتصادي والتنمية المستدامة (علوان،:432007-26).

حيث بلغ دعم البنك الدولي 100 مليون دولار للعراق من اجل دعم المشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية ،كذلك قدمت الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي مساهمات مالية للعراق من اجل تمويل المشروعات التنموية المستدامة حيث بلغت مساهمة الولايات المتحدة 50 مليون دولار، كما هو موضح في الجدول ادناه.

يعرض الجدول(6) التالي مساهمات بعض المنظمات الدولية والمساعدات المالية المقدمة للعراق لدعم مشروعات الطاقة المستدامة:

المنظمة	المساهمة (مليون دولار)	الهدف من المساهمة
البنك الدولي	100	دعم مشروعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية
الأمم المتحدة	50	تمويل مشروعات تنموية مستدامة
الاتحاد الأوروبي	70	دعم التحول للطاقة المستدامة وتقليل انبعاثات الكربون

المصدر /من عمل الباحث، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء

المبحث الثالث

3. دراسات حالة للدول العربية النفطية وتجاربها في التحول للطاقة المستدامة

تعد الدول العربية النفطية من أبرز منتجي ومصدري النفط في العالم، مما يمنحها مصادر كبيرة للعائدات. إلا أن هذه العائدات المعتمدة بشكل أساسي على النفط تتعرض للتقلبات الاقتصادية العالمية، مما دفع بعض هذه الدول إلى تبني رؤى طويلة الأمد للتحول نحو الطاقة المستدامة وتعزيز التنويع الاقتصادي وفي نستعرض تجارب دول عربية نفطية رائدة، مثل السعودية، والإمارات، والكويت وقطر، وجهودها في التحول إلى الطاقة المستدامة.

.31رؤية السعودية 2030 والتحول للطاقة المتجددة

تُعتبر رؤية السعودية 2030 واحدة من أكثر الاستراتيجيات الطموحة للتحول الاقتصادي والتقليل من الاعتماد على النفط في السعودية وتهدف الرؤية إلى زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة السعودي، حيث تسعى المملكة إلى تحقيق قدرة إنتاج تصل إلى 58.7 غيغاواط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 وتتضمن الرؤية خططاً طموحة لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة على نطاق واسع، وتقليل الانبعاثات الكربونية بنسبة ملحوظة، وتطوير الاقتصاد بشكل مستدام

من أهم المشروعات الكبرى التي تنفذها السعودية في مجال الطاقة الشمسية هو مشروع "سكاكا" للطاقة الشمسية، الذي يعد أول مشروع للطاقة الشمسية على نطاق واسع في المملكة، بقدرة إنتاجية تصل إلى 300 ميغاواط وكما يعد مشروع "نيوم" من أبرز المشروعات التي تعتمد على الطاقة النظيفة، حيث تخطط المملكة لإنتاج طاقة متجددة بالكامل للمشروع، بما في ذلك توليد الكهرباء من الشمس والرياح وتهدف هذه المشروعات إلى خلق منظومة طاقة مستدامة تساهم في توفير الطاقة محلياً وتعزيز الاقتصاد المستدام (المحمدي ،1988).

.32استثمارات الإمارات في الطاقة المتجددة

تُعد الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في المنطقة في تبني مصادر الطاقة المتجددة. حيث وضعت استراتيجيات تهدف إلى إنتاج 50% من إجمالي الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2050 وتستثمر الإمارات بشكل كبير في تطوير مشاريع الطاقة النظيفة محلياً ودولياً، وقد خصصت صندوقاً لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في الدول النامية، والذي يدير مبالغ ضخمة لدعم الانتقال نحو الطاقة النظيفة في مختلف الدول.

من أبرز المشروعات التي تنفذها الإمارات في الطاقة المتجددة مشروع "مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية" الذي يُعتبر من أكبر المشروعات للطاقة الشمسية على مستوى العالم، ويستهدف إنتاج 5 غيغاواط بحلول عام 2030 وكما تهدف الإمارات إلى توليد الطاقة من طاقة الرياح، حيث يتم تنفيذ مشروعات تجريبية في هذا المجال في إمارة رأس الخيمة وأبوظبي، بهدف تحقيق تنوع في مصادر الطاقة النظيفة.

بدأت الكويت وقطر مؤخراً خطوات نحو التحول إلى الطاقة المستدامة وعلى الرغم من أن اعتماد هذين البلدين على النفط لا يزال قوياً، إلا أنهما تبنيان خططاً تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط والكويت، على سبيل المثال، تهدف إلى توليد 15% من احتياجاتها من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2030 وأما قطر فقد استثمرت في بناء أكبر محطة للطاقة الشمسية في البلاد، محطة "الخرسعة"، التي ستوفر جزءاً من الطاقة المطلوبة لاستضافة كأس العالم 2022.

3.السياسات الداخلية لدعم التحول من النفط إلى الطاقة المستدامة

تعتمد الكويت وقطر سياسات لتعزيز الاستثمار في الطاقة المستدامة، وتشجيع البحث والتطوير في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وفي إطار خططها التنموية، أطلقت قطر استراتيجية وطنية للاستدامة البيئية، تهدف إلى تحقيق توازن بين الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة ومن ناحية أخرى، وضعت الكويت

سياسات لتقليل استهلاك الوقود الأحفوري وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، في إطار مساعيها لتقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تمثل تجارب الدول العربية النفطية في التحول إلى الطاقة المستدامة تحدياً مشتركاً، إلا أن لكل دولة خصوصية في توجهاتها واستراتيجياتها.

على الرغم من تشابه أهداف الدول العربية النفطية في تقليل الاعتماد على النفط، فإن هناك اختلافات في نطاق المشاريع والالتزام بتحقيق أهداف محددة فعلى سبيل المثال، تبنت السعودية والإمارات استراتيجيات طويلة الأمد للطاقة المتجددة، وخصصتا استثمارات ضخمة لذلك، في حين أن الكويت وقطر تعتمدان على خطوات أبطأ، نظراً للتحديات الاقتصادية والبنى التحتية التي تحتاج إلى تطوير مستدام.

يعتبر التكامل الإقليمي أداة فعالة لتعزيز التحول للطاقة المستدامة في الدول العربية النفطية، حيث يمكن تحقيق فوائد مشتركة من خلال إنشاء مشروعات مشتركة للطاقة المتجددة، مثل محطات الطاقة الشمسية ومحطات الرياح يسهم التكامل في توفير التمويل اللازم، وتقليل التكاليف، وزيادة الكفاءة في إنتاج وتوزيع الطاقة وكما أن التعاون الإقليمي يتيح تبادل المعرفة والتكنولوجيا، مما يعزز القدرات المحلية ويسرّع من وتيرة التحول إلى الطاقة المستدامة.

يسهم التعاون الإقليمي في تطوير مشروعات الطاقة المتجددة وزيادة التنوع الاقتصادي، مما يساعد على تحسين الأداء الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل ويمكن للدول العربية النفطية أن تستفيد من تجربة الدول الأوروبية في التعاون الإقليمي، إذ أنشأت هذه الدول شبكات طاقة متكاملة تسهم في تعزيز أمن الطاقة والاستدامة وبناءً على ذلك، يمكن للدول العربية النفطية إقامة اتحاد إقليمي للطاقة المتجددة يساهم في التنسيق وتنفيذ مشروعات مشتركة تدعم التنمية المستدامة.

من الأمثلة الناجحة للتعاون الإقليمي في مشروعات الطاقة المتجددة مشروع "الشبكة العربية للطاقة النظيفة" الذي يسعى إلى ربط الدول العربية بمنظومة متكاملة للطاقة المتجددة ويعد هذا المشروع خطوة نحو تحقيق التكامل الطاقوي وتقليل تكاليف الاستثمار في هذا المجال، حيث يتيح ربط الدول المنتجة للطاقة المتجددة بالدول المستهلكة، مما يسهم في تحقيق كفاءة أفضل في استخدام الموارد وتوفير التكاليف ومثل هذه المشروعات تعزز التكامل الإقليمي وتدعم التنمية المستدامة.

4.الآفاق المستقبلية

تتسارع وتيرة التطور التكنولوجي في مجالات الطاقة المتجددة، مما يفتح آفاقاً جديدة أمام الدول النفطية للتحول نحو مصادر طاقة مستدامة فالتقدم في تقنيات تخزين الطاقة، وتخفيض تكاليف إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتطوير تقنيات خلايا الوقود والطاقة الهيدروجينية، يعزز من فرص الاستثمار المستدام في المستقبل وقد تتمكن الدول العربية النفطية من الاستفادة من هذه التطورات لتقليل تكاليف مشاريع الطاقة المتجددة وتسريع الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة.

ومع التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، يمكن تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتطوير شبكات ذكية قادرة على إدارة وتوزيع الطاقة المتجددة بشكل فعال ويمكن للدول النفطية العربية، إذا استثمرت في التكنولوجيا المتقدمة، أن تسهم بشكل أكبر في تحقيق الأهداف المناخية العالمية وتخفيض انبعاثات الكربون، مما يحسن من مكانتها على الساحة العالمية كمصدر للطاقة النظيفة وليس فقط للنفط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحول نحو الطاقة المتجددة يحمل إمكانيات ضخمة لخلق فرص عمل جديدة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة والابتكار وكما يمكن أن يسهم في تحسين جودة الحياة وزيادة الاستدامة البيئية، مما يعود بالفائدة على المجتمعات المحلية ويساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5.الاستنتاجات

1-ركز البحث على دراسة الوضع الحالي للاقتصادات النفطية في الدول العربية، مع التركيز على العراق، وتحديات الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات والنمو الاقتصادي.

2- تشير النتائج إلى أن استراتيجيات التحول إلى الطاقة المستدامة والتنويع الاقتصادي تمثل ضرورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية ومن خلال دراسات الحالة لتجارب بعض الدول العربية النفطية، مثل السعودية والإمارات، تبين أن هناك إمكانية كبيرة لتحقيق تحول ناجح نحو الطاقة المستدامة. 3-التحول يتطلب استراتيجيات شاملة تستند إلى سياسات دعم واضحة واستثمارات ضخمة في تطوير بنية تحتية متقدمة للطاقة المتجددة.

4-أشارت النتائج إلى أن العراق يحتاج إلى تسريع وتيرة التحول إلى الطاقة المتجددة والاستفادة من الموارد الطبيعية غير المستغلة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ويتطلب تحقيق ذلك بناء استراتيجيات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة والصناعة والخدمات، بالإضافة إلى تطوير الابتكار والتكنولوجيا.

5- يمكن للعراق الاستفادة من التجارب الناجحة للدول المجاورة التي تمكنت من تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال من خلال تطوير سياسات استثمارية مشجعة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مشاريع الطاقة المستدامة.

6.التوصيات

1-ينبغي على الدول النفطية العربية، وخاصة العراق، إنشاء حوافز تشجيعية للاستثمار في الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ويمكن تحقيق ذلك عبر تقديم تسهيلات ضريبية للمستثمرين، وتخفيض تكاليف المشاريع، وإصدار تشريعات تحفز الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة.

2-يجب أن يكون التنويع الاقتصادي هدفاً أساسياً للدول النفطية، وذلك من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية، مثل الصناعة، والسياحة، والزراعة، والخدمات اللوجستية ويمكن للدول العربية النفطية تحقيق ذلك من خلال تنفيذ خطط استراتيجية تدعم المشاريع الناشئة وتساهم في خلق فرص عمل جديدة تقلل من البطالة وتعزز الاقتصاد المحلي.

3-تعتبر البنية التحتية للطاقة المتجددة أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق التحول نحو الاستدامة. لذا، على الدول الاستثمار في بناء محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتحسين شبكة توزيع الكهرباء لتصبح قادرة على استيعاب مصادر الطاقة المتجددة.

4-من الضروري أن تقوم الحكومات بوضع أطر تنظيمية وتشريعات واضحة لدعم مشاريع الطاقة المتجددة. يشمل ذلك توفير قوانين تحمي المستثمرين وتضمن استدامة مشاريع الطاقة، مما يخلق بيئة استثمارية مستقرة وآمنة، ويجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع.

5-يمكن تحقيق تحول مستدام وفعال نحو الطاقة المتجددة من خلال تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وهذه الشراكات تسمح بنقل التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الضخمة. وقد أثبتت التجارب الدولية أن التعاون بين القطاعين يسهم في تحقيق تطور اقتصادي أكثر استدامة.

6-يعد إنشاء صناديق سيادية مخصصة للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة خيارًا حيويًا لضمان تمويل مستدام للمشاريع الكبرى ومن خلال هذه الصناديق، يمكن للدول النفطية تمويل مشاريع الطاقة النظيفة بشكل مستقل، وتحقيق عوائد اقتصادية مستدامة تدعم الاقتصاد المحلي.

7-يتطلب التحول إلى اقتصاد مستدام وجود قاعدة معرفية قوية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ولذا يجب أن تستثمر الدول العربية النفطية في تطوير المناهج التعليمية التي تركز على الطاقة المتجددة والابتكار التكنولوجي، وإنشاء برامج تدريبية لإعداد الكوادر المؤهلة.يُعتبر التعاون الإقليمي في مجال الطاقة المستدامة من بين الحلول المبتكرة التي تعزز الكفاءة وتقلل من التكاليف ويمكن للدول النفطية العربية العمل معاً على تطوير مشروعات مشتركة للطاقة المتجددة وإنشاء سوق عربية للطاقة المستدامة، مما يسهم في تبادل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية.

المصادر:

(1) الشيبي، احمد صدام عبد الصاحب .سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق رؤية مستقبلية ، مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، مجلد 38 ، العدد (1-2)، جامعة البصرة ، 2010 ، ص10

(2) اللعيبي، دور التنمية، والتنويع الاقتصادي في استدامة الثروة النفطية: العراق. (2012). رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الكوفة.

(3) اللعيبي، وسام، وقصي، صالح. (2008). "الاقتصاد العراقي بين الخطط المستقبلية واستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي بعد العام 2004"، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية، العدد (296)، المجلد5).

(4) المحمدي، فلاح حسن. (1988). "التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة بغداد. العدد) 24)

(5)الحافظ ، مهدي. تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق بحث مقدم للندوة العلمية (دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصاديات العربية معهد التقدم والسياسات الانمائية واتحاد رجال الاعمال العراقيين ،لبنان،2007،ص2

(6) المحمد،عامر. (2018). "التنويع الاقتصادي والابتكار في العراق: أهمية دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، مجلة التنمية المستدامة، العدد (5)، ص ص 43-26.

(7) جلال ،حاتم علي،. (2012). "تحليل العلاقة بين أسعار النفط والتنويع الاقتصادي: تجربة العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (10)، ص ص 7-27 .

(8) حامد، عادل سلام. (2016). "التنويع الاقتصادي في العراق"، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية. العدد (24)، ص ص 27-38.

(9) حسن يحي حمو وزكي، حسام الدين (2012). تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية في الاعتماد على السلاسل الزمنية»، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (25)، ص ص 7-27 جامعة الكوفة – العراق.

(10)حسنين، محمد حسين. (2003-2015). "دراسة آثار التنويع الاقتصادي في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي"، مجلة العلوم الاقتصادية.

(11)حسين، علي محمد. (2016). "محددات التنويع الاقتصادي في العراق: دراسة لفترة) 1970-2016"،ص34.

(12)حسين، مصعب عبد العالي ثامر (2017). «تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2003-2015) رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة،ص25.

(13) صالح، علي. (2017). "تحليل الإنتاج النفطي وتأثيره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2004-2014"، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد (18)، المجلد (9)، ص ص 171-203.

(14)صالح، لويس محي، وكاظم، عادل ملك. (2016). "رؤية الاقتصاد العراقي ومتطلبات تنويع مصادر الدخل بعد العام 2003"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (108)، ص ص 27-14. جامعة بغداد، العراق.

(15) عطوان، علي عبد الله. (2018). "سياسات التنويع الاقتصادي للدول في ظل تقلبات أسعار النفط"، مجلة جامعة المثنى، العدد (2)، المجلد (7)، ص ص 37-33. جامعة المثنى، العراق.

(16)علوان، مهدي عبير. (2007). "حدود القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق"، مجلة جامعة

الكوفة، العدد (2)، المجلد (6)، ص ص 43-26.

(17) فلاح، خالد ناجي، والمرياني، رعد زينب. (2007). "أهمية الابتكار والتنويع الاقتصادي في دعم السياسات الوطنية"، مجلة البحوث الإدارية، العدد (4)، المجلد (3) ص ص26-33

(18)رسن، سالم عبد الحسن؛ وحسين، ثامر. (2017). «الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003-2015»، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (34). ص ص 117-160

(19) فلاح، منى رشيد. (2018). "واقع وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2016)"، مجلة التنمية المستدامة، العدد (6)، ص ص 162-178. العراق.

(20) مرزوك، عاطف لافي وحمزة، عباس مكي ،«التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق»، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (31)، المجلج (8) ، ص ص 56 - 81، 2014

(21) مخلفي ،امينة . محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم: العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 9،2014

(22) محمد ،عصام هادي .التنويع الانتاجي في الصناعات التحويلية ونتائجه الاقتصادية في العراق رسالة ماجستير / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية / بغداد / 1994/ ص 2

(23) المكتب الدولي للابتكار والتنمية. (2015). "التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي: التحديات والفرص". التقرير السنوي لمجلس الإدارة .

(24)الإسكوا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا (2001) التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط الأمم المتحدة، نيويورك.

(25)الصندوق الدولي للتنمية. "التنمية والتنويع الاقتصادي". (2015). التقرير الأول للأعمال والاقتصاد ، المملكة العربية السعودية.

المصادر الأجنبية:

(26).Malaysia ,Malaysia Putra of University ,Dissertation toral -Doc Unpublished .economy Iraqi the in sector tourism the of Role .)2014 (.Ali Younis ,Ahmed -